

Distr.: Limited
8 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٥٥ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: استعراض وتقييم

برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين

الفلبين: مشروع قرار

تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما القرار
١٢٧/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الذي سلمت فيه بالدور الهام لبرنامج
العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(١) في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبأهمية إدراج وجهة
نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ ورصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية،

وإذ تدرك أن هناك ما لا يقل عن ٦٥٠ مليون شخص ذوي إعاقة في العالم، وأن
غالبيتهم يعيشون في ظروف من الفقر، وإذ تسلم، في هذا الصدد، بالحاجة الماسة إلى معالجة
ما يخلفه الفقر من آثار سلبية على الأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى أخذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار
ومراعاة أوضاعهم واحتياجاتهم في جهود التنمية المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمية

(١) A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية أولاً (رابعاً).



والدولية، وأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، لن تُنجز فعلاً ما لم تؤخذ وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة بعين الاعتبار، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى زيادة التكامل والتلاحم في تنفيذ آليات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث، وهي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي آليات يمكن لكل منها أن يبيّن أو يعزز فعالية التشريعات الوطنية وبيئة السياسات المحلية وبرامج التنمية التي تمس الأشخاص ذوي الإعاقة،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن الاستعراض والتقييم الخمسي لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(٢)، الذي يوفر تقييماً شاملاً للوضع العالمي في ما يتعلق بالإعاقة ويتناول بالتفصيل فوائد الإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة في تعزيز قدرة الجهود الإنمائية على الاستجابة المتعلقة بالإعاقة، وتعرب عن تقديرها للأمثلة العملية والتوصيات المقدمة في هذا الصدد؛

٢ - **تعرب عن القلق** إزاء استمرار الفجوة بين السياسات والممارسات فيما يتعلق بتعميم مراعاة منظور الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقوقهم ورفاههم، في عمل الأمم المتحدة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تشجع** الدول على أن تسترشد في عملها، بالتعاون مع جهات عدة منها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكذلك المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، بأهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وبأهداف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى أن تدرس الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإنمائية الهادفة إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تكفل شمولها للمسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها لتكافؤ الفرص للجميع، عن طريق القيام بما يلي:

(أ) كفالة توفر التسهيلات، بما في ذلك عن طريق توفير أماكن إقامة معقولة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يعيشوا مستقلين وأن يشاركوا مشاركة تامة في جميع جوانب الحياة وأن يشاركوا بوصفهم عناصر فاعلة في التنمية ومنتفعة منها؛

(ب) توفير موارد مناسبة وخدمات اجتماعية وشبكات أمان سهلة المنال للأشخاص ذوي الإعاقة لكفالة تعزيز رفاه الجميع؛

(ج) كفالة توفير مستوى معيشة وحماية اجتماعية ملائمين للأشخاص ذوي الإعاقة، بطرق منها الاستفادة من برامج القضاء على الفقر والجوع والتعليم الجيد الشامل للجميع، وبخاصة التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي والتعليم الثانوي، وكذلك كفالة توفير نفس القدر والتنوعية والمستوى من الرعاية الصحية المجانية أو الميسورة التكلفة المتوفرة للأشخاص الآخرين، وتشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع؛

(د) تشجيع وتعزيز القدرات الوطنية على إرساء عمليات تشاركية وديمقراطية خاضعة للمساءلة وآليات تزيد من تكافؤ الفرص من أجل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة وفعالة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٤ - تشجيع الدول على أن تسترشد بالمعايير الشارعة الدولية في صياغة الإجراءات الواردة أعلاه وتنفيذها وتقييمها؛

٥ - تشجيع تحسين قدرات الدول على جمع وتحليل المعلومات الملائمة عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق توفير تدريب أفضل في المكاتب الإحصائية الوطنية، ويشمل ذلك البيانات الإحصائية وبيانات البحوث المصنفة حسب السن والجنس، والمعلومات عن أسباب الإعاقة وتكلفتها، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، والبيئة والإعاقة، آخذة في الاعتبار ضرورة توفير الحماية المناسبة للبيانات الشخصية، وذلك لأغراض تخطيط وتحليل وتقييم السياسات التي تشمل منظور الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدعو الدول، في هذا الصدد، إلى الاستفادة من الخدمات الفنية التي تقدمها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة؛

٦ - تهيب بالدول أن تدرج في التقارير القطرية المقدمة في سياق الاستعراضات الدورية المقبلة للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية استعراضا وتقييما لأثر الجهود الإنمائية على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم وسبل معيشتهم؛

٧ - تؤكد من جديد التزامها باحترام وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من السكان الأصليين، بدون تمييز، وتحث الدول على اتخاذ تدابير فعالة من أجل مواصلة تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛

٨ - تشجيع الدول على أن تروج بشكل استباقي لمنظور الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التعاون الدولي عن طريق تعزيز قنوات التعاون واستكشاف خيارات جديدة،

سواء عن طريق التعاون الإنمائي والترتيبات المتعددة الأطراف والشائبة والإقليمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، أو من خلال أشكال أخرى للتبادل التقني، من أجل تحقيق هدف تعميم مراعاة منظور الإعاقة في التعاون الإنمائي؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام:

(أ) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين استكمالات لبرنامج العمل العالمي، في شكل مبادئ توجيهية استراتيجية عالمية للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية، آخذاً في اعتباره المرفق الأول من تقرير الأمين العام عن الاستعراض والتقييم الخمسي الخامس لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(٢)، ويمكن أن تُطور المبادئ التوجيهية وتُستكمل كل خمس سنوات، وينبغي أن تستند إلى التجربة المكتسبة في تنفيذ برنامج العمل العالمي والقواعد الموحدة، وإلى الأحكام المناظرة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى الإسهامات من المشاورات الإقليمية ومن الدول وفرادى الخبراء، وكذلك إلى البيانات المتاحة لدى الأمم المتحدة؛

(ب) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً موحداً شاملاً لفترة السنتين عن التقدم المحرز في سبيل النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية وما يواجه ذلك من تحديات، يشمل رصد وتقييم تنفيذ برنامج العمل العالمي بالاقتران مع القواعد الموحدة، وكذلك توجيهات تستند إلى رصد الاتفاقية؛

(ج) أن يكفل زيادة إمكانيات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الأمم المتحدة ومرافقها.